



محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

الرئيس: السيد مونغيبي (بنن)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

(ح) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: التعاون والمساعدة الدولية لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها (تابع)

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (تابع)

البند ١٧١ من جدول الأعمال: تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.34
7 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)
(أ) التجارة والتنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف (A/C.2/48/L.13)

١ - السيد ياراميو (كولومبيا): قال وهو يعرض مشروع القرار نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أنه يأمل أن تؤيده جميع الوفود.

مشروع قرار بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/C.2/48/L.15)

٢ - السيد ياراميو (كولومبيا): قال وهو يعرض مشروع القرار نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أنه يأمل أن يحظى بتأييد جميع الوفود.

(ح) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/C.2/48/L.16)

٣ - السيد ياراميو (كولومبيا): قال وهو يعرض مشروع القرار نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أنه يأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع) (A/48/219-E/1993/97 و Add.1 و A/48/552؛ A/C.2/48/4 و A/C.2/48/6)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع) (A/48/272-S/26108، A/48/308-S/26295، A/48/319، A/48/320، A/48/392، و Corr.1، A/48/396-S/26440، A/48/405، A/48/434، A/48/453، A/48/504 و A/48/552؛ A/48/564 و A/C.2/48/6)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع) (A/48/473 و A/48/564)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور (تابع) (A/48/310)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها (تابع) (A/48/215، A/48/401، A/48/490-S/26565، و A/48/534)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها (تابع) (A/48/218، A/48/353-S/26372 و A/48/406)

البند ١٦٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (تابع) (A/48/239 و A/48/573-S/26705)

البند ١٧١ من جدول الأعمال: تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا (تابع) (A/48/241)

٤ - السيد مينسك (بولندا): قال إن وفده يرحب بتزايد اشتراك منظومة الأمم المتحدة في أنشطة تخفيف وتقليل الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل. وأضاف قائلا إنه يجب أن يجري المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تحليلا موضوعيا وشاملا لمجموع الآثار المترتبة عن ذلك الحادث برمتها.

٥ - ومضى قائلا إنه في ضوء حجم المهمة والموارد المحدودة المتاحة، من الضروري إيجاد هيكل سليم وواقعي للتعاون يصلح أساسا لصلوات أوسع في المستقبل. وينبغي أن يحدد ذلك الهيكل تقسيما مناسباً للعمل بين السلطات الوطنية للبلدان المعنية، والمنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة، مع مراعاة الميزة النسبية لكل منها، والحاجة الى تضادي الازدواج في الموارد.

٦ - واستطرد قائلا إن النهج المشاريعي الجديد، الذي تم الاتفاق عليه مؤخرا مع بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا، سيتطلب تقسيما للعمل أكثر فعالية ليس فقط بين الأمم المتحدة وتلك الدول الثلاث، وإنما أيضا فيما بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي وغير ذلك من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وينبغي بصفة خاصة أن تبدي المؤسسات المالية دعما أكثر للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان المتضررة.

٧ - وأردف قائلا إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص الى أنشطة برنامج منظمة الصحة العالمية الدولي المعني بالآثار الصحية المترتبة على حادث تشيرنوبيل. وأشار إلى أنه بالرغم من القيود المالية التي تقصر أنشطة البرنامج على خمسة مشاريع، فإنه يحظى باعتراف واسع النطاق بوصفه أنجح نشاط دولي يضطلع به تحت

(السيد مينسك، بولندا)

رعاية الأمم المتحدة، من أجل التخفيف من الآثار الصحية الخطيرة للحادث. وأنه مما لا يخفى أن يوقف البرنامج فجأة بسبب استنفاد الموارد الخارجة عن الميزانية.

٨ - وذكر إن بولندا اضطلعت بعدد من برامج المساعدة الثنائية الموجهة الى الأطفال من منطقة تشيرنوبيل. ففي عام ١٩٩٣، نظمت هيئة كاريتاس - بولندا، وهي منظمة خيرية تابعة للكنيسة البولندية، اجازات صيفية لـ ٥٠٠٠ طفل من بيلاروس وأوكرانيا وليتوانيا. وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، كان قد دعي لزيارة بولندا زهاء ١٨٠٠٠ طفل. كما نظم الصليب الأحمر البولندي برامج مماثلة، وإن كانت على نطاق أضيق.

٩ - السيد هوريغوشي (اليابان): قال إن اليابان أظهرت همة في تقديم الدعم للبرامج التي تضطلع بها في الصومال منظمات دولية عديدة. ففي عام ١٩٩٣، قدمت اليابان ٤,٦ مليون دولار لعلميات الغوث، التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومتطوعو الأمم المتحدة، كما أعلنت التبرع بحوالي ١٠ ملايين دولار في شكل أرز وقمح، عن طريق برنامج الأغذية العالمي، من أجل اللاجئين والمشردين في الصومال والبلدان المجاورة. وأضاف قائلاً إن على الأمم المتحدة أن تعقد الاجتماع التنسيقي الرابع من أجل تقديم المساعدة الانسانية الى الصومال في أديس أبابا، في أواخر هذه السنة للنظر في وسائل تسهيل الانتقال من الغوث الى التعمير الى التنمية.

١٠ - واستطرد قائلاً إن اليابان ترحب بالتطورات الأخيرة في ليبيريا، التي توجت بوقف اطلاق النار الذي بدأ سريانه اعتباراً من ١ آب/أغسطس ١٩٩٣. وأردف قائلاً إنه ولو ان الظروف في ذلك البلد بدأت تتحسن، فإن اليابان تشعر بالقلق بشأن الأنباء التي تفيد بالإساءة الى حقوق الإنسان ضد المدنيين العزل من السلاح، ولما أفادت به الأنباء من أن فريقاً للاغاثة قد أوقف مؤخراً الشحنات المتجهة الى المناطق التي أبلغ عن وقوع قتال فيها. واستمر قائلاً إنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تواصل الضغط على جميع الأطراف من أجل استئناف المحادثات والتفكير بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٣. وذكر أن اليابان أسهمت منذ البداية، في جهود الغوث، عن طريق المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل برنامج الأغذية العالمي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بغرض التخفيف من معاناة شعب ليبيريا. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أسهمت بمبلغ ١,٣٥ مليون دولار في برنامج المساعدة الذي يضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، من أجل اللاجئين في ليبيريا.

١١ - وتابع كلامه قائلاً إن اليابان ساورها القلق بشأن استئناف الأعمال العدائية في أنغولا وأعرب عن أمله في أن تبذل الفصائل المتحاربة المزيد من الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية والتعاون مع المجتمع الدولي، ليتسنى تقديم المساعدة الانسانية اللازمة في جميع أنحاء أنغولا، في أقرب وقت ممكن. وذكر أن

(السيد هوريغوشي، اليابان)

اليابان قدمت مساهمات عديدة الى برامج من أجل التخفيف من معاناة الشعب الأنغولي. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، كانت قد أسهمت بمبلغ ٢ مليون دولار، من أجل اعادة اللاجئين الأنغوليين الى وطنهم عن طريق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وفي عام ١٩٩٣، قدمت مساعدة لإغاثة المشردين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية.

١٢ - وأعرب عن تقدير وفده الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية ذات الصلة من أجل تعزيز المساعدة الانسانية والاقتصادية المقدمة الى أفغانستان، وأعرب عن أسفه لوجوب ادارة تلك البرامج من إسلام آباد، نظرا لاستمرار عدم الاستقرار في كابول. وذكر أنه منذ عام ١٩٧٩، قدمت الحكومة اليابانية دعما قويا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وحكومة باكستان من أجل التخفيف من معاناة الأفغان الذين فروا من مساكنهم. وقدمت اليابان، عن طريق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مبلغ ١.٣ مليون دولار لتسهيل العودة الطوعية للأفغان العائدين الى وطنهم من باكستان، و ٢.٣ مليون دولار لبرنامج لمساعدة الأفغان على العودة من إيران. كما أسهمت اليابان أيضا في برنامج إزالة الألغام.

١٣ - وأشار الى أن اليابان ترحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا من أجل المصالحة الوطنية في السلفادور، وقد تجاوبت مع تلك الجهود، بزيادة التعاون الاقتصادي والتقني الى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار منذ توقيع اتفاق تشابولتيبيك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وقال إن اليابان ستواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز التعمير والتنمية ورفع مستوى معيشة شعب السلفادور.

١٤ - ونوه الى أن اليابان كانت نشطة في مساعدة بلدان أمريكا الوسطى في ما تبذله من جهود من أجل تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. فقد زادت المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية، المقدمة من اليابان الى المنطقة، من ٥٢ مليون دولار عام ١٩٨٧ الى ٢٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وذكر أن اليابان ستواصل تقديم أكبر مساعدة ممكنة، الى بلدان أمريكا الوسطى المشتركة في تلك الجهود. فقد استضافت اليابان في طوكيو، في آذار/مارس ١٩٩٣، دورة خاصة عن المشاركة من أجل الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى، وهي محفل عالمي لمناقشة تقديم المساعدة الى المنطقة.

١٥ - وأردف قائلا إن اليابان تولي أهمية كبيرة الى نتائج البرنامج الدولي الجاري المعني بالآثار الصحية لحادث تشيرنوبيل، والذي قدمت الحكومة اليابانية الدعم له منذ منتصف عام ١٩٩١، بمساهمة تبلغ ٢٠ مليون دولار. وأشار الى أن الحكومة اليابانية أرسلت في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣، سبعة خبراء إلى الاتحاد الروسي وبييلاروس وأوكرانيا، لدراسة الظروف القائمة وتبادل الآراء بشأن تعزيز التعاون الثنائي.

(السيد هوريغوشي، اليابان)

وفي نهاية عام ١٩٩٣، ستدعو اليابان ٢٤ خبيرا من تلك البلدان الثلاثة لإجراء دراسات تقنية في العلاج الاشعاعي.

١٦ - وقال إنه من أجل تضادي تكرار كارثة تشيرنوبيل، يجب القيام بكثير من الأعمال لضمان سلامة معامل الطاقة النووية. وقد ناشدت حكومة اليابان البلدان التي لديها معامل طاقة نووية عاملة، أن تنهض بمسؤوليتها عن سلامة تلك المعامل، بمساعدة من المجتمع الدولي عند الاقتضاء. وفي عام ١٩٩٣، خصصت حكومة اليابان مبلغ ٣٢ مليون دولار لأغراض المساعدة الثنائية وحوالي ٦ ملايين دولار لأغراض المساعدة المتعددة الأطراف من أجل تحسين السلامة النووية في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، في وسط وشرقي أوروبا.

١٧ - واسترسل قائلاً إن الحكومة الروسية أكدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أنها ألقت نفاية اشعاعية سائلة في بحر اليابان، وأقرت بأنها دأبت على القيام بذلك طيلة عقود. وبعد أن أعربت اليابان عن قلقها الشديد من هذا الاجراء، قررت روسيا ايقاف عمليات القاء نفايات أخرى في الوقت الحالي. وأشار الى أن الحكومة اليابانية تأمل مخلصاً أن يقلع الاتحاد الروسي عن ممارسة القاء النفايات الاشعاعية في المحيط، وأن يتخلص منها بطريقة مناسبة.

١٨ - وذكر أن وفده يولي أهمية خاصة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وألمح الى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها ٤٦/٤٩، عقد مؤتمر عالمي للحد من الكوارث الطبيعية، في مدينة يوكوهاما في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤. وسيتيح هذا المؤتمر العالمي للمجتمع الدولي فرصة النظر في سبل تخفيف التهديد الذي تشكله الكوارث الطبيعية.

١٩ - السيد فيرارين (إيطاليا): قال إن وفده يولي أهمية كبيرة للخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى. وقد أوجدت برنامج المشردين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى، كما تساعد في تنفيذه وهو برنامج تابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وتموله الحكومة الايطالية بالكامل بمنحة قدرها ١١٥ مليون دولار. وقد بين برنامج المشردين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى، الذي يؤكد مشاركة المجتمع المحلي، والأنشطة المستدامة، وتنمية الموارد البشرية، فعالية الصلة بين الاغاثة والتنمية.

٢٠ - ومضى قائلاً إنه رغم قيود الميزانية الشديدة، بذلت حكومته جهداً خاصاً لمساعدة عدد من البلدان الساعية الى تحقيق السلم والاستقرار والتنمية. وفي هذا السياق، تعتمد كثيراً على تعاونها الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة. وقد خصصت إيطاليا أكثر من ٤٧ مليون دولار للأنشطة الطارئة في أنغولا، عن طريق مختلف القنوات، وأعطت أولوية لإريتريا، حيث خصصت أكثر من ٣,٢ مليون دولار قدمتها

(السيد فيرارين، إيطاليا)

لليونيسيف، من أجل أنشطة الاغاثة، لصالح اليتامى وأبناء اللاجئين على الحدود السودانية، و ٢,١ مليون دولار الى منظمة الصحة العالمية لأصلاح هياكل البنية الأساسية للصحة.

٢١ - وأشار الى أن إيطاليا مولت برنامجا واسعا للمساعدة المقدمة الى موزامبيق، وبلغ مجموع الأموال المقدمة ١٠١,٢ مليون دولار، خصص منها قرابة مبلغ ١٠ ملايين دولار لانعاش وتعمير الهياكل الأساسية الريفية من جانب مكتب الأمم المتحدة للتنسيق والمساعدة الانسانية، في مابوتو. ويجري النظر في أنشطة اضافية من ذات هذا الطابع، بالنسبة لعام ١٩٩٤، وأوائل عام ١٩٩٥. وذكر أن حكومته أسهمت بمبلغ ٢٢,٥ مليون دولار لمختلف وكالات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسيف، بالإضافة الى برنامج ثنائي واسع، والأنشطة الانسانية التي اضطلعت بها الموحدة العسكرية الايطالية في عملية الأمم المتحدة في الصومال، وبصورة رئيسية في مجال الرعاية الصحية وتوزيع المعونة الغذائية. وقد خصص ما يقرب من ٦,٨ مليون دولار لأنشطة التحصين، ومشاريع المياه والمرافق الصحية، وإصلاح الهياكل الأساسية في مجال الصحة. وقد مكنت المساهمة المقدمة من إيطاليا في مقديشيو، منظمة الأمم المتحدة للطفولة من الاضطلاع بحملة لكلورة المياه، بغرض الحد من انتشار الكوليرا. وأسهمت إيطاليا أيضا بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لمساعدة السكان في جنوب لبنان ومنطقة البقاع الغربي، ومبلغ ٩,٤ مليون دولار لأنشطة الانسانية في كرواتيا عام ١٩٩٣، وذلك بصورة رئيسية عن طريق برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

٢٢ - وأشار الى أن وفده يرحب بما تم مؤخرا من انشاء فريق متأهب تابع للأمم المتحدة، لتقييم الكوارث والتنسيق، فضلا عن إنشاء السجل المركزي لقدرات إدارة الكوارث ومخزونات الطوارئ. وقام المخزن التابع لإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، في بيزا بنجاح بتقديم إمدادات غوثية في حالات الطوارئ، بما في ذلك الخيام، والبطاطين، والمولدات، ومجموعات العدد، ومجموعات تنقية المياه. وأشار الى أن المخزن الذي تمول الحكومة الإيطالية جزءا كبيرا منه، يرمي بصورة رئيسية الى مساعدة البلدان النامية. وفي خلال السنوات السبع الموجودة قامت منه أكثر من ٢٠٠ عملية نقل جوي الى ٥٢ بلدا. وفي الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٣، تم توصيل إمدادات غوثية طارئة الى تنزانيا وإيران وأرمينيا والصومال وجورجيا وإريتريا وطاجيكستان. ونظرا لنجاح مخزن بيزا، ينبغي أن يظل محتفظا بمركزه الرئيسي في جهاز الاغاثة في حالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة. وقال إن احتياجاته متاحة لتستخدمها بلدان ومنظمات أخرى أيضا.

٢٣ - وأشار الى أن وفده أيد دائما العقد الدولي للتقليل من الكوارث الطبيعية، وقدم مساهمات مالية الى الصندوق الاستئماني. وقدمت إيطاليا أيضا خبراء وعلماء ومشاريع تفصيلية تستخدم فيها تكنولوجيايات متقدمة لتقييم ورصد المخاطر بغرض كفاءة وجود نظام انذار مبكر أسرع، وإدارة أفضل للموارد في حالات الطوارئ. وقد أبرم عدد من المراصد ومعاهد الأبحاث الايطالية اتفاقات مع ادارة الأمم المتحدة للشؤون

(السيد فيرارين، إيطاليا)

الإنسانية ومع أمانة العقد. وأصبحت الرسالة الاخبارية المتعلقة بالعقد، والتي تنشر بأربع لغات، أداة رئيسية للاتصال على صعيد عالمي فيما بين العاملين في مجال تقليل الكوارث.

٢٤ - وتابع كلمته قائلاً إنه منذ عام ١٩٤٨، كلفت الكوارث الطبيعية إيطاليا زهاء ٩٠ مليون دولار. وبالتالي فقد أصدر البرلمان الايطالي قانونا جديدا لحماية المدنيين يتضمن مبادئ توجيهية ابتكارية تتعلق بأنشطة الادارة العامة وتعزيز منع الكوارث والتأهب لها فيما بين المواطنين.

٢٥ - السيد كينيك (بيلاروس): قال إن التغييرات الاجتماعية والسياسية العميقة الجارية في بيلاروس أدت الى تعقيد تنفيذ برنامجها الوطني الهادف الى تقليل من آثار كارثة تشيرنوبيل الى أدنى حد. ولا يزال يخصص جزء كبير من الميزانية السنوية - يبلغ حوالي ١٨ في المائة - لحل المشاكل الصحية والايكولوجية والاقتصادية الملحة للمناطق المتأثرة. وقد حدثت الصعوبات التي تنطوي عليها عملية الانتقال من اقتصاد مركزي الاقتصاد السوقي، والتضخم، وزيادة البطالة والنقص الحاد في الأدوية والمعدات الطبية بشدة من قدرة بيلاروس على معالجة هذه المشكلة بنفسها، ولذلك فهي ممتنة للمبادرات الإنسانية التي قام بها عدد من البلدان والمنظمات غير الحكومية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها والحكومات والمنظمات غير الحكومية في عدد من البلدان قدمت مساهمات مهمة في مجالات مثل المساعدة الإنسانية، وتنفيذ المشاريع التقنية متوسطة الأجل وبرامج البحوث طويلة الأجل، وبرامج المساعدة الطبية والانعاش الايكولوجي. بيد أن الأوان قد آن للاضطلاع بإجراءات أكثر فعالية، تقوم الجمعية العامة بتقييمها على نحو دوري، في مجالات ذات أولوية وبما يتوافق مع الأطر الزمنية المتفق عليها.

٢٧ - وقال إن بيلاروس تقدر كثيرا المبادرة المشتركة الجديدة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية تحسين نظم الحماية من الاشعاع والسلامة النووية في دول الاتحاد السوفياتي السابق التي استقلت حديثا. وقال إن وفده يرحب أيضا باستعداد منظمة الصحة العالمية على توسيع نطاق البرنامج الدولي المعني بالآثار الصحية لحادث تشيرنوبيل عن طريق إيجاد مشروع خاص للأشخاص الذين شاركوا في الجهود المبذولة لمعالجة آثار الحادث الذي وقع في عام ١٩٨٦. هذه المبادرات والعديد غيرها، مع الجهود الإقليمية التي قامت بتنفيذها لجنة الاتحادات الأوروبية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكذلك عدد من المشاريع الثنائية، وفرت أساسا صالحا لمواصلة التعاون الدولي على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

(السيد كينيك، بيلاروس)

٢٨ - وأردف قائلاً إن اجتماع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن تشيرنوبيل المعقود في جنيف في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٣ الاجتماع الحكومي الدولي الرباعي الأطراف المعقود في مينسك في شهر أيار/مايو ١٩٩٣ وشارك فيه وزراء الدول المتأثرة الثلاث ومنسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل ينبغي لهما أن يظلا مفتوحين أمام جميع الحكومات المعنية، والمنظمات الحكومية الدولية، وربما، المنظمات غير الحكومية. ويلزم أيضاً ضمان استقرار أكبر لآلية التنسيق المنشأة في نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٢٩ - وتابع كلمته قائلاً إنه خلال السنوات الثلاث الماضية، كان هناك أربع منسقين للأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل وموظفين في "بأمانة تشيرنوبيل" الرمزية من الناحية الواقعية، التي كانت تتألف من شخصين، تم استبدالهما ثلاث مرات. وقال المتحدث إن وفده يأمل أن تعمل الأمم المتحدة، في معرض قيامها باصلاحاتها، بالحفاظ على عناصر "تشيرنوبيل" في أنشطتها البرنامجية وبالإبقاء على آليات التنسيق القائمة (منسق تابع للأمم المتحدة على مستوى وكيل الأمين العام، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وموظف واحد من الفئة الفنية، ووظيفة من فئة الخدمات العامة في إدارة الشؤون الإنسانية). وقال إن وفده يأمل أيضاً في أن يسهم مكتب الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموحد في مينسك في التنسيق الفعال لمشاريع وبرامج محددة.

٣٠ - واستطرد قائلاً إنه من الضروري، وفي دورة الجمعية العامة الحالية، إيجاد صيغة عملية لتنفيذ مبدأ الميزة النسبية للأمم المتحدة وغيرها من الآليات الدولية. وفي هذا الصدد، فإن تنسيق وفعالية الجهود متعددة الأطراف التي تشترك فيها الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والجهود الإقليمية التي تشترك فيها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الاتحادات الأوروبية، يمكن تعزيزها على نحو كبير. ومن شأن التعاون المشترك بين القطاعات والتعاون القطاعي في حل المشاكل العامة والمخاصة أن يكون أكثر فعالية فيما لو صيغ التعاون بين الأمم المتحدة ولجنة الاتحادات الأوروبية في اتفاق ثنائي على أساس شراكة غير تقليدية، قد تشتمل على التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

٣١ - واختتم كلمته قائلاً إنه قد آن الأوان لمناقشة مسألة تشيرنوبيل كل سنتين. بيد أن وفده لا يستطيع تأييد فكرة حصر مشكلة تشيرنوبيل في الإطار الإقليمي. فمشكلة تشيرنوبيل هي مشكلة العالم بأسره. وبينما يقدر وفده بشكل كبير عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في حل المشاكل المحددة المتصلة بكارثة تشيرنوبيل، وكذلك دورها في تنظيم بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في عام ١٩٩٠ وفي إعداد التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى دورة الجمعية العامة الخامسة والأربعين، فليس لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولاية واسعة، وطويلة الأجل للتنسيق متعدد القطاعات، وعلى نطاق المنظومة بأكملها والمشارك بين

(السيد كينيك، بيلاروس)

الوكالات. وفضلا عن ذلك، فمن الصعب تخيل كيف يمكن للجنة إقليمية أن تنسق أنشطة البرامج والوكالات المتخصصة المستقلة العالمية في مجالات تقع خارج نطاق اختصاصها. ومع ذلك، أعرب عن استعداد وفده لدراسة ومناقشة أي أفكار بناءة يكون من شأنها تعزيز فعالية التعاون الدولي وزيادة التنسيق في دراسة كارثة تشيرنوبيل والتخفيف من آثارها.

٣٢ - السيد أريانو (المكسيك): قال إن هناك حاجة إلى مواصلة الدعم الدولي بغية معالجة الحالة الاقتصادية الملحّة في أمريكا الوسطى. وإن المكسيك، التي تربطها روابط تاريخية وثقافية بجيرانها في أمريكا الوسطى، تعتبر التعاون مع هذه المنطقة من الأولويات. وبناء على احترام السيادة والوعي بأن لكل بلد من البلدان أولويات مختلفة، فإن برنامج تعاون المكسيك مع أمريكا الوسطى يدعم المبادرات التي تضطلع بها الحكومات أنفسها. وبهذه الروح أنشئت اللجنة المكسيكية للتعاون مع أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٠ بغية تعزيز وتنسيق وتقييم برامج التعاون. وقد نُفذت أنشطة التعاون التقني في قطاعات واسعة الاختلاف، وفي نهاية عام ١٩٩٢، كان قد نفذ ما يقارب ١٠٠٠ من أنشطة التعاون التقني بموجب اتفاق توكستلا غوتيريز. وازدادت أنشطة التعاون الشاملة بنسبة ٢٦,٢ في المائة في الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٣. كما ازداد أيضا التعاون الاقتصادي والعلمي والتربوي والثقافي.

٣٣ - وأضاف المتحدث قائلا إن المكسيك قد التزمت، بموجب الاتفاق الذي وقّع في أوائل عام ١٩٩٣، مع مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، بدفع ١٠٠ مليون دولار لإجراء الدراسات السابقة على الاستثمار ومشاريع التنمية والمساعدة التقنية. وقال إن حكومته قدمت، عن طريق البنك الوطني للتجارة الخارجية، ٢٠ اعتمادا ائتمانيا لمصارف تجارية وقطاع الطاقة الكهربائية في أمريكا الوسطى. وتم توقيع اتفاق إطاري لتحرير التجارة مع بلدان أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٢. وفي شهر آب/أغسطس ١٩٩٣، أعادت المكسيك وفنزويلا تأكيد دعمهما، للعام الثالث على التوالي، لأمريكا الوسطى بموجب اتفاق سان خوزيه.

٣٤ - وأشار إلى تقرير الأمين العام حول الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي من أجل أمريكا الوسطى (A/48/405)، وأعرب عن ارتياحه إزاء الأنشطة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الوكالة الرائدة للخطة الخاصة. واختتم كلمته قائلا إن وفده يتفق مع ما جاء في التقرير من تأكيد على ضرورة مواصلة بناء السلم وتوطيد المؤسسات الديمقراطية في أمريكا الوسطى. ويجب أن يتركز الاهتمام ذو الأولوية على تقليص الفقر والتباينات التي تصيب المجموعات الأكثر ضعفا، وعلى إعادة دمج السكان الذين اقتلعتهم الصراعات والديون الخارجية في صلب المجتمع.

٣٥ - السيد كاستانيدا (السلفادور): تكلم بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى، فلاحظ أن عملية السلم في أمريكا الوسطى، التي شُرع فيها في عام ١٩٨٧ بتوقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني، قد أعطت حافزا إضافيا بإنشاء فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، وتنفيذ خطة العمل المنسقة للاجئين والعائدين والمشردين في أمريكا الوسطى، التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى، وخطة التعاون الاقتصادي الخاصة لأمريكا الوسطى. ولقد أحرز تقدم كبير، ولا سيما في إطار الخطة الخاصة، في تعزيز تطور المؤسسات الديمقراطية وتحديث الدولة، وتطوير الهيكلية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، في مجالات الزراعة، وحفظ البيئة، وتعزيز الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان. بيد أنه ما زال هناك الكثير مما يجب أن يُعمل في مجالات بناء السلم وتدعيم المؤسسات الديمقراطية. ويجب على الخطة الخاصة أن تشرع في مبادرات جديدة درءاً لأزمات جديدة وربما أكثر عمقا. وتدخّل أمريكا الوسطى منعظنا حاسما، ومع ذلك فإن الموارد المالية والمادية لإكمال برامجها ذات الأولوية محدودة. وتشتمل هذه البرامج، في جملة أمور، على إعادة دمج السكان المشردين في المجتمع؛ وإجراء تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة ومتوازنة مبنية على مفهوم التنمية البشرية؛ وتقليص الفقر المدقع والتباينات التي تصيب المجموعات الأكثر ضعفا؛ وتخفيف الآثار السلبية للتكيف الهيكلي.

٣٦ - وأضاف قائلا إنه يجب إعادة تأكيد الالتزامات التي تضطلع بها مؤتمرات القمة الرئاسية، في هذا المجال، ولا سيما قمة غواتيمالا، التي عُقدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر، والتي وضعت إطارا لأولويات بناء السلم مع التنمية البشرية. ويتطلب هذا وضع استراتيجية جديدة مبنية على مفهوم ثابت متكامل يشتمل على تقليص الفقر، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، واستمرار تحديث القدرة الإنتاجية لمصلحة جميع قطاعات المجتمع.

٣٧ - واختتم كلمته قائلا إن أحد أبرز الالتزامات التي اتخذها رؤساء أمريكا الوسطى كان نظام أمريكا الوسطى للتكامل، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في ضمان السلم والحرية، والديمقراطية، والتنمية في أمريكا الوسطى. وقد ساعد تنفيذ الخطة الخاصة أيضا في بناء توافق دولي وأقاليمي في الآراء بشأن مسألة أمريكا الوسطى وسهّل تنسيق المساعدة الخارجية بغية استكمال الجهود الوطنية. بيد أنه لم يتم بعد إنهاء المشاريع العديدة التي شرع فيها في إطار الخطة الخاصة. فلم يكمل إلا ١٥ من أصل ٧١ مشروعا منها. ولذلك، فإن تعاون المجتمع الدولي ومساعدته حيويان. وفي هذا السياق، أعرب عن سرور وفده لأن يشير الى أن تجربة برنامج المشردين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى وغيرها من المبادرات في إطار برنامج الطوارئ، ولاسيما في إطار المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى يجري حاليا تطبيقه على بناء سلم فيما بعد الصراع في مناطق أخرى. وعلى الرغم من أن الصراع المسلح في أمريكا الوسطى قد انتهى من الناحية الفعلية، لا يزال يتعين القيام بإزالة الأسباب التي أدت الى اندلاعه؛ وقد أُلقت الأحداث الأخيرة في بعض بلدان الإقليم الفرعي الضوء على مدى هشاشة عملية إحلال السلم. وفي الختام، قال إن

(السيد كاستانيدا، السلفادور)

بلدان أمريكا الوسطى تدعم البيان الذي أدلى به السيد زومبادو، مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٨ - السيد برغيدو (بنما): قال إن بنما عاملة على تنفيذ برامج بناء الوعي العام بشأن تخفيض آثار الكوارث الطبيعية، حتى في داخل المدارس. ويجري تنسيق أنشطة منع الكوارث في كل من بلديات البلد الـ ٦٧ عن طريق نظام الحماية المدنية الوطني، الذي يوفر الخرائط لتحديد مواطن الأخطار والمخاطر والضعف والموارد. وتُنشر تدابير محددة تتعلق بالكوارث الطبيعية لكل منطقة جغرافية عن طريق المذيع والتلفاز والصحافة. وأجرى نظام الحماية المدنية الوطني، بالاشتراك مع لجنة قناة بنما وغيرها من المؤسسات الخاصة والحكومية، تمارين للسيطرة على الفيضانات في مناطق قناة بنما. ويعتزم نظام الحماية المدنية الوطني أيضا إجراء تقرير لمدى تأثر المستشفيات والمدارس بالهزات الأرضية، وتحديد المباني التي يمكن استخدامها كملاجئ في حال حدوث كوارث طبيعية، وإنشاء شبكة وطنية للهزات الأرضية وذلك بالاقتران مع معهد العلوم الجيولوجية في جامعة بنما.

٣٩ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من جميع هذه الجهود، مازال البلد في مرحلة جد بدائية في منع الكوارث وتخفيضها بالمقارنة بالعديد من البلدان الأخرى. وهو لذلك يكون ممثنا لو أسديت له المساعدة والمشورة التقنية.

٤٠ - واختتم كلمته قائلا إن وفده يرحب بالتدابير التي اتخذتها أمانة العقد ومكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث بغية إيضاح أهمية التأهب وتدابير الوقاية. وهو يدعم عقد المؤتمر العالمي المعني بخفض الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٤، ويشدد على أهمية نقل تكنولوجيا التأهب للكوارث ومنعها إلى البلدان النامية.

٤١ - السيدة ميكارفي (النيجر): لاحظت أن الكوارث الطبيعية في البلدان النامية أدت إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح وإلى مزيد من التخلف والفقر. ولذلك يرحب وفد النيجر باعتراف المجتمع الدولي بالعلاقة القائمة في بلدان كثيرة بين الكوارث الطبيعية الرئيسية والتنمية الاقتصادية. وقالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى تعزيز قدرات كل بلد من أجل الوقاية من الكوارث والسيطرة عليها عن طريق توفير التمويل والمساعدة في الميادين العلمية والتقنية. كما يجب على البلدان المتقدمة أن تشاطر معرفتها التقنية والعلمية مع البلدان النامية وأن تزودها بالموارد اللازمة لوضع نظم الانذار المبكر والمراقبة. وينبغي على البلدان النامية أن توفر أيضا المساعدة في مرحلة التعمير.

(السيدة ميكارفي، النيجر)

٤٢ - وأضافت أن وفد النيجر يرحب بعقد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٤ وأنه أحاط علما بخطة العمل المكونة من ١٢ بندا الخاصة بالمؤتمر. وأن النيجر، وهو بلد مغلق ومن بلدان الساحل الصحراوي ويعاني من مشكلة جفاف دائمة، يعلق أهمية كبرى على مسألة الكوارث الطبيعية وأثرها على السكان والتدابير اللازمة لمكافحة التدهور البيئي. وذكرت في هذا الصدد، أن النيجر اتخذت التدابير اللازمة لحماية البيئة وهي تشن حملة مستمرة وعلى نطاق واسع لتوعية السكان.

٤٣ - وفي الأشهر الأخيرة، ترتب على النيجر وبلدان أخرى من مناطق الساحل والمغرب أيضا مواجهة غزو هائل من الجراد. ووفقا لتقارير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن حالة الجراد مقلقة بشكل خاص وقد ينتشر الجراد في البلدان المجاورة. ولذلك اجتمعت سلطات تلك البلدان على وضع استراتيجية مشتركة للسيطرة على الجراد بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة غير أنها تفتقر إلى الوسائل الكافية لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وناشدت ممثلة النيجر المجتمع الدولي تقديم المساعدة، وبصفة خاصة إلى البلدان النامية، التي تحتاج حاسة ماسة إلى الطائرات وبعض المواد الكيميائية والفنيين المتخصصين.

٤٤ - السيد مثنى (جمهورية اليمن): قال إن التحديات التي تواجه اليمن اليوم أكثر من أي وقت مضى ترجع إلى المهام الضخمة التي نشأت عن عملية التوحيد. فقد اقترنت الوحدة بديمقراطية التعددية الحزبية وبمزيد من الحرية الفردية، واحترام حقوق الفرد والجماعة وتحرير الاقتصاد وإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيع وضع استراتيجية سكانية وإصلاح القطاع النقدي والتغلب على المشاكل التي تعاني منها الميزانية وميزان المدفوعات. وكاثبات لصدق نوايا اليمن قال إن بلده أجرى انتخابات نيابية حرة ومباشرة. وأن شطري اليمن السابقين اعتمادا اعتمادا كبيرا، ولسنوات طويلة، على معونة المجتمع الدولي، والتي تعتبر أمرا لا غنى عنه اليوم والتي ستبقى بدون شك موضع احتياج لبضعة سنوات في المستقبل.

٤٥ - بيد أنه رغم القرارات والمقررات العديدة التي اعتمدها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تحث الدول والمنظمات المانحة على تزويد اليمن بالمعونة اللازمة ومساعدته في وضع برنامج شامل لتقييم احتياجاتها الناجمة عن عملية التوحيد، فمازال الدعم المقدم لبلده دعما متواضعا. ولذلك فهو يطالب بمزيد من الفعالية في تنفيذ هذه القرارات.

٤٦ - وأعلن أن بلده يعتزم، جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقد جولة ثانية من محادثات المائدة المستديرة وأنه يأمل في تعاون وتجاوب الدول المانحة والمنظمات الدولية والجهات الممولة الأخرى لتزويده بدعم ملموس. وقال إن جميع الذين شاركوا في الجولة الأولى أبدوا موافقتهم على سياسة الحكومة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

(السيد مثنى، جمهورية اليمن)

٤٧ - وأعرب عن ابتهاج بلده إزاء تجاوب العديد من الشركات لإعلانه مدينة عدن سوقا حرة مفتوحة لجميع المستثمرين الأجانب والمحليين، وهو يرحب بأي عروض أخرى استثمارية.

٤٨ - واختتم بيانه قائلا إن وفد اليمن سيقدم قريبا مشروع قرار يطالب بالتنفيذ التام للقرارات التي صدرت بشأن تقديم المساعدة الى اليمن وبتقديم تقرير بهذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وأن الأمل يحدوه في أن يتم اعتماد هذا القرار بالإجماع.

٤٩ - السيد بيزيمانا (رواندا): تكلم عن مسألة المساعدة في حالات الطوارئ من أجل التأهيل الاجتماعي والاقتصادي في رواندا، فأشار الى البيان الذي أدلى به وفد رواندا بشأن هذا الموضوع أمام الجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وقال إن حرب الثلاث سنوات قد حطمت الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية في رواندا وعجلت بالانهيار الاقتصادي الناجم عن انهيار أسعار البن، الذي يعتبر سلعة بلده الرئيسية القابلة للتصدير. وإن برنامجها للتعديل الهيكلي يتعرض الآن للخطر رغم أن الحكومة قد وضعت الخطوط العريضة لسياسة اقتصادية قصيرة ومتوسطة الأجل لفترة ما بعد الحرب.

٥٠ - وذكر أن توقيع اتفاق أروشا للسلام في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ قد فتح السبيل أمام حقبة جديدة من السلم والمصالحة الوطنية التي قد تمكن الشعب الرواندي من العمل من أجل تعمير وتنمية بلده وتعزيز عمليات لإحلال الديمقراطية الجارية فيها الآن. وإن رواندا بحاجة ماسة الآن الى مساعدة من المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذه الأهداف، والعمل، بالإضافة الى ذلك، على إعادة توطين أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ مشرد، وإعادة اللاجئين الى ديارهم، وإعادة إدماج الجنود المسرحين في المجتمع وإعادة بناء هياكل البلد. وأعرب عن تقدير بلده للدول الأعضاء ولهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومية والمنظمات غير الحكومية للمساعدة القيمة التي قدمتها حتى الآن، ولتقديره أيضا بصفة خاصة لإدارة الشؤون الإنسانية لإطلاقها للنداء الموحد الذي ناشدت فيه الحصول على مساعدة دولية لإيواء أولئك المشردين من جراء الحرب. ويتطلع وفده الى الحصول على مزيد من الدعم الدولي في أعقاب اجتماع المائدة المستديرة بشأن المساعدة الإنسانية المزمع عقده في مستهل عام ١٩٩٤.

٥١ - ولاحظ بارتياح أنه تجري الآن دراسة أمر تنفيذ برنامج شامل يتناول احتياجات الجنود المسرحين، استنادا الى خبرة الأمم المتحدة السابقة في مجال حفظ السلم في مناطق أخرى. وأعرب عن ترحيب وفد بلده كذلك بالقرار الذي اتخذته إدارة الشؤون الإنسانية منذ فترة وجيزة لتخصيص مبلغ كبير لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل مساعدة اللاجئين الذي فروا من بوروندي - والذين يوجد ٤ ٠٠٠ نسمة منهم في رواندا - منذ الانقلاب العسكري الذي حدث في بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

(السيد بيزيما، رواندا)

وقال إنه يتوجب على الأمم المتحدة أن توفد قوة دولية الى بوروندي للمساعدة في إقرار السلم والأمن وحكم القانون.

٥٢ - واختتم بيانه قائلا إن وفد رواندا يقدر الدعم الذي لقيه بالفعل مشروع القرار الذي تقدم به بشأن المساعدة التي طلبها لبلده وأنه يتطلع الى الحصول على دعم من بلدان أخرى.

٥٣ - السيد بول (ليبيريا): رحب بتقرير الأمين العام عن المساعدة اللازمة من أجل تأهيل وإعادة تعمير ليبريا (A/48/392) وأعرب عن امتنان بلده لإدارة الشؤون الإنسانية للطريقة الممتازة التي واصلت بها حشد المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة لبلده الذي مزقته الحرب. وقال إنه يود كذلك أن ينقل تقدير حكومة وشعب ليبريا الى جميع الجهات المانحة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على معونتها للمساعدة التي قدمتها، والى قوات حفظ السلم التابعة للجماعة الاقتصادية للدول الأفريقية على الدور الذي اضطلعت به في التصدي بنجاح للهجوم، الذي لم يسبقه استفزاز، على منروفا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وقال إن الدور الإيجابي الذي تواصلت الأمم المتحدة الاضطلاع به في ليبريا يستحق الثناء أيضا. وإن التعاون المتزايد بين المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة يدل على أنه بإمكان الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية بالتخلي بالإرادة السياسية اللازمة، أن تكمل جهود بعضها بعضا فيما يتعلق بحل النزاع حسبما توخاه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

٥٤ - وبعد أن أوجز الخطوات التي أدت الى اعتماد اتفاق السلم في كوتونو، بنين، في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، وأشاد بجهود جميع الأطراف المعنية، وأعلن أنه تم، منذ التوقيع على الاتفاق، تشكيل مجلس دولة انتقالي يتكون من خمسة أعضاء، وسيبدأ عمله عند الشروع في عملية نزع السلاح. كما أعيد تنظيم الجمعية التشريعية والقضاء بحيث يمثلان جميع التشكيلات السياسية في البلد تمثيلا سليما، وبذلك الآن الجهود لنشر قوات إضافية من شرق أفريقيا وجنوبها لزيادة قوات حفظ السلم وبالتالي تكون بمثابة تدبير لبناء الثقة من أجل ضمان الامتثال التام للاتفاق. وناشد وفده المجتمع الدولي المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لتغطية التكاليف المترتبة على تمويل عملية السلم. وأشار الى الفقرتين ٧٦ و ٧٧ من التقرير وذلك للتشديد على أهمية الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية.

٥٥ - وأعرب عن ترحيبه بإعلان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بأنه في الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة جهودها الإنسانية في ليبريا ستسعى، على نحو متزايد، الى الجمع بين المساعدة في حالة الطوارئ والمعونة من أجل التأهيل والتعمير. وأعلن أن وفد بلده يلاحظ بابتهاج أن الأمم المتحدة تعترف عقد مؤتمر مائدة مستديرة للجهات المانحة بشأن ليبريا. وفي ختام بيانه أعرب عن أمله في أن يتم اعتماد مشروع القرار الذي قدمه وفد بلده بشأن هذا البند بالإجماع.

٥٦ - السيد وانغ جينغ (الصين): قال، في معرض حديثه عن البند المتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، إنه يرحب بالتطور الكبير الذي حدث منذ إعلان هذا العقد. وأشار الى أنه تم إنشاء جمعيات إقليمية أو مراكز تنسيق من أجل العقد الدولي في ١٠٤ بلدا، وأنه وفقا لإحصائيات غير مكتملة، تم تنفيذ أكثر من ١٠٠ مشروع للحد من الكوارث وتخفيضها على الصعيد الوطني، كما تم عقد كثير من المؤتمرات الإقليمية والدولية في هذا الصدد.

٥٧ - وأعلن أن وفد بلده سيشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المقبل للحد من الكوارث الطبيعية من أجل المساعدة على ضمان تحقيق هذا المؤتمر لأهداف إيجابية. وفي الوقت الذي يتفق فيه وفد بلده مع الأمين العام على أن الإجراءات الرئيسية للتقليل من إمكانية التعرض للكوارث الطبيعية يجب أن تبدأ وتتابع على صعيد البلدان، وأن البلدان النامية تحتاج بصفة عاجلة الى مساعدة تقنية ومالية في هذه المجالات، وأعرب عن أمل بلده في أن تشجع الأمم المتحدة تبادل المعلومات المتعلقة بالحد من الكوارث ومنعها واستخدام التكنولوجيات الجديدة.

٥٨ - وتطرق الى البند المتعلق بالبرامج الخاصة بالمساعدة الاقتصادية، فقال إن وفد الصين يؤيد المجتمع الدولي في أمر توفير المساعدة لأفغانستان وموزامبيق والصومال والسودان وكرواتيا والبلدان والمناطق الأخرى التي حلت بها الكوارث. وأوضح أن المساعدة الخارجية أساسية إذا كان لهذه البلدان أن تستمر في إحراز تقدم في مجال التغلب على الآثار المترتبة على الكوارث. وأعلن أن بلده، الذي يعتبر بلدا معرضا للكوارث، سيواصل تقديم المساعدة قدر استطاعته عبر قنوات ثنائية. وأكد على أنه يجب تقديم هذه المعونة دائما بروح إنسانية، خالية من أية دوافع سياسية، وبطريقة تكفل احترام سيادة البلدان المتلقية ورغباتها.

٥٩ - السيد بنغالي (سيراليون): قال إن وفد بلده يشيد بالأمم المتحدة لما اضطلعت به من أعمال في مجال توفير المساعدة الاقتصادية والإنسانية للبلدان المعنية ويعرب عن سروره للتحسينات المشجعة التي يلاحظ أنها حصلت في تلك البلدان، ومع ذلك، فإن وفد بلده يحذر من أن مثل هذه المساعدة ستكون بدون جدوى إذا استمر انفجار نزاعات جديدة أثناء السعي لحل النزاعات القديمة. ولذا فإنه يناشد الحكومات القائمة أو الانتقالية في البلدان المعنية النظر فيما ينطوي عليه السلم من آثار على نطاق أوسع، عوضا عن المكاسب السياسية القصيرة الأجل.

٦٠ - وأعرب عن سرور وفد بلده إذ يلاحظ أن حل النزاع في إثيوبيا آخذ بالتحقق تدريجيا وناشد الأطراف المعنية المحافظة على وقف إطلاق النار المطبق الآن والتعاون من أجل تنفيذ اتفاق كوتونو للسلم دون أي تأخير. وأشار الى أن بلده - الذي تضرر ضررا شديدا نتيجة النزاع الليبيري - لا يمكنه الشروع في مهمة التأهيل والتعمير الاقتصادي بدون استقرار السلم في ليبيريا.

(السيد بنغالي، سيراليون)

٦١ - وأعلن أن حكومته تدين زرع الألغام الأرضية على نحو عشوائي غير تمييزي وخال من الرحمة في مناطق النزاع في بلده، التي أدت الى مقتل عدد كبير من الجنود والمدنيين وشوهمتهم. وأعرب في ختام بيانه عن ترحيب الوفد الصيني باعتماد الجمعية العامة مؤخرا قرارا بتوافق الآراء بشأن المساعدة من أجل عملية إزالة الألغام.

٦٢ - السيد بابا (أوغندا): قال إن أوغندا هي من بين البلدان التي لحقت بها خسائر اقتصادية من جراء الآثار المترتبة على الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يوغوسلافيا السابقة. والتي صادف أن بدأ تنفيذها في الوقت الذي تم فيه إنجاز نصف مرحلة مشروع بناء طريق ذي أهمية اقتصادية واجتماعية بالغة بالنسبة لأوغندا. وأوضح أن توقف العمل في المشروع - الذي كلضت بتنفيذه شركة "انيرغو بروجيكت" اليوغوسلافية - قد أدى الى تكبر بلده خسائر مالية كبيرة. وفضلا عن ذلك، فقد بدأت الأجزاء المكتملة من الطريق في التدهور بصورة سريعة نتيجة حركة المرور وظروف الطقس. وبحيث أنه لم تعد توجد لدى أوغندا حاليا أية إمكانية للتعاقد مع شركة أخرى لإكمال المشروع بالشروط ذاتها التي تم التفاوض عليها مع يوغوسلافيا. وقال إنه لا يجب تعريض بلدان مثل أوغندا، ذات موارد شحيحة، للمعاناة عندما لا تكون هي المستهدفة للجزاءات. وأعلن في الختام أنه يتعين إيجاد آلية فعالة لمنح البلدان التي تتعرض لعواقب اقتصادية من جراء مثل هذه الإجراءات الدولية، التعويض اللازم.

٦٣ - السيد ريفاناليس (فنزويلا): قال إن التعاون الاقتصادي هو شرط مسبق ضروري لأي عملية إدماج. ووفقا لذلك اضطلعت فنزويلا بدور نشط في المساعي السياسية لإيجاد حل من جانب أمريكا اللاتينية للنزاعات الداخلية والإقليمية العنيفة التي حلت ببلدان أمريكا الوسطى خلال السبعينات ومعظم فترة الثمانينات. وعززت أيضا التعاون الاقتصادي عن طريق المشاركة في هيئات متعددة الأطراف كلجنة العمل من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى. وأضاف أن فنزويلا عملت الى جانب المكسيك، على توفير احتياجات المنطقة من النفط وساعدت تلك البلدان في تمويل استيراداتها النفطية. كذلك تقدمت بطلب لكي تصبح عضوا مشاركا من خارج المنطقة في مصرف أمريكا الوسطى للاندماج الاقتصادي. وبوصفها عضوا في مجموعة الثلاثة، تعمل فنزويلا أيضا ضمن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون مع أمريكا الوسطى على تعزيز التعاون مع أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وأشار الى أن القطاع الخاص يظطلع بدور أساسي في دفع عجلة اندماج المنطقتين. وأن برامج التعاون المخصصة لتوسيع الأسواق وزيادة الانتاجية التجارية والقدرة التنافسية أمور أساسية لا غنى عنها من أجل إدامة عمليات التعديل السياسي والاقتصادي والجهود الرامية الى الاستقرار.

٦٤ - وذكر أن البلدان النامية قامت بتنفيذ عملية تعديل وتحرير نظمها الاقتصادية وهي من الضعف بحيث لا تستطيع مقاومة العوامل الخارجية. وإذا ما تطلعت الى النجاح ينبغي أن تتوفر لها بيئة اقتصادية

(السيد ريفاناليس، فنزويلا)

دولية ملائمة. وأكد على أنه لا يجب السماح للاتجاه الذي ينزع الى تشكيل تكتلات اقتصادية ضمن البلدان الصناعية بالمساهمة في تهميش البلدان النامية. وأعرب عن أمل فنزويلا في أن يتم تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتفاهم بين بلدان الشمال والجنوب، بحيث يؤدي الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وقال في ختام بيانه إن تحقيق مزيد من التفاهم بين بلدان الجنوب هو أمر ضروري من أجل تعزيز الموقف التفاوضي للبلدان النامية أمام البلدان الصناعية.

٦٥ - السيدة أشرف (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): تكلمت عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، فقالت بالرغم من أن تدابير منع حالات الطوارئ والاستعداد والاستجابة لها هي ذات كلفة أقل بكثير، في الأمد الطويل، من كلفة تدابير الأغاثة والتعمير، فإن الإغاثة لاتزال هي الشكل الأولي للتصدي للكوارث. لذا يجب عكس هذا الاتجاه. وذكرت أن المؤتمر العالمي المقبل للحد من الكوارث الطبيعية سيتيح فرصا جديدة لتعزيز قدرة المجتمع الدولي على التخفيف من حدة الكوارث. ومع ذلك فإن الحل الأمثل هو أن تؤدي أنشطة الحد من الكوارث الطبيعية الى تحقيق فوائد إضافية للتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وتقتضي وضع نهج متكاملة في سياسات التنمية تضع في اعتبارها أهداف حماية البيئة والحد من الكوارث.

٦٦ - وانتقلت الى الحديث عن البرامج الخاصة للمعونة الاقتصادية، فقالت إن اليونسكو تسعى الى تنفيذ مهمتها بطريقتين: العمل على تعزيز السلم وتشجيع التنمية البشرية. ومن أجل بناء ثقافة تقوم على الديمقراطية، يتعين أولا كفالة حرية التعبير والتنمية التدريجية وتعزيز المؤسسات التي تدعم العدل، بالإضافة الى المشاركة في اتخاذ القرارات. وفيما يتصل بالأسس التي تقوم عليها البعثات الميدانية في المناطق التي تنفذ فيها الأمم المتحدة عمليات بناء السلم، بدأت اليونسكو في تنفيذ مشروعات نموذجية عديدة في بلدان مختلفة، يجري تنفيذ أولها في السلفادور.

٦٧ - وأعلنت أن اليونسكو شاركت في البعثة المتعددة الوكالات المرسله الى السلفادور، التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تخطيط وتنفيذ استجابة منسقة تشارك فيها هيئات الأمم المتحدة للاحتياجات التقنية لخطة التعمير الوطني في السلفادور. وبعد التشاور مع جميع قطاعات المجتمع السلفادوري، وضعت اليونسكو مشروعات محددة تعكس احتياجات المجتمع وتطلعاته الأساسية في مجالي التنمية البشرية والمواطنة الديمقراطية. وهي تشمل عدة جوانب ذكرت منها الهوية الوطنية والتعليم والعيش في ثقافة تقوم على السلم، والإعلام والاتصالات الاجتماعية من أجل السلم، والتدريب على طرائق حل النزاعات.

(السيدة أشرف، اليونسكو)

٦٨ - وأوضحت أن دور اليونسكو في حالات النزاعات القائمة يتضمن وضع هياكل تعليمية مؤقتة لضمان استمرار تعليم الشعب، ودعم استقلال وسائط الإعلام واجتماعات قادة الرأي لتوفير أساس للتفاهم المتبادل الذي قد ييسر عملية السلم. وفيما يتعلق بتخفيف عواقب الحرب في كرواتيا، تشارك اليونسكو في برنامج لأعمال الطوارئ وفي خطة عمل للمحافظة على مدينة دوبروفنيك القديمة وقد أدت بعثة لتقصي الحقائق الى إعداد خطة عمل من أجل تعليم الأطفال والمشردين تتضمن أيضا الدعم المالي والدعم التربوي والفني، وبناء القدرات، وإنشاء مدارس نموذجية وإعادة التأهيل، وبناء مراكز تثقيفية.

٦٩ - وأعلنت، في ختام بيانها، أن اليونسكو ستساهم في إعادة بناء المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية عن طريق إعداد استعراضات متعددة القطاعات وقطاعي وتصميم برامج ترميم مفصلة. وقال إن أحد أهم الأنشطة الرئيسية لبرنامجها للمباني التعليمية هو تصميم مبان تعليمية قادرة على مقاومة الكوارث. وقالت إن وضع برامج تعنى بعمليات صيانة المدارس وتصليحها يعتبر استراتيجية فعالة من ناحية التكلفة للتخفيف من احتمالات التعرض للأخطار.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠